# المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يبحثان آفاق شراكة استراتيجية لتعزيز الحضور الإنساني العالمي للبحرين



استقبل المهندس إبراهيم دلهان الدوسري، القائم بأعمال الأمين العام للمؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية، أسماء شلبي، الممثلة المقيمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في مملكة البحرين، بحضور حاتم عبدالحميد حاتم، رئيس قطاع المنظمات بوزارة الخارجية، وذلك لبحث آفاق إقامة شراكة استراتيجية تسهم في تطوير البرامج الإنسانية والتنموية المشتركة، وتعزيز الحضور الدولي للمؤسسة، وإبراز الدور الريادي لمملكة البحرين في العمل الإنساني والتنموي.

وبحث اللقاء فرص التعاون في تنظيم واستضافة مؤتمرات دولية وعالمية متخصصة في المجالات الإنسانية والتنموية، بمشاركة المنظمات الأممية والمؤسسات الدولية والخبراء وصناع القرار، بما يسهم في إبراز تجربة المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية ومبادراتها الرائدة، وتسليط الضوء على إسهامات مملكة البحرين في خدمة الإنسانية، وتبادل التجارب والخبرات، واستشراف الحلول المبتكرة للتحديات الإنسانية والتنموية على مستوى العالم.

وأكد المهندس إبراهيم الدوسري أن توجه المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية نحو توسيع شراكاتها الدولية يأتي ترجمة للرؤية السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم، الرئيس الفخري للمؤسسة، وتنفيذاً لتوجيهات سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة، ممثل جلالة الملك للأعمال الإنسانية وشؤون الشباب، الرامية إلى ترسيخ مكانة مملكة البحرين وتعزيز إسهاماتها في العمل الإنساني والتنموي على المستوى الدولي.

وأشار الدوسري إلى حرص المؤسسة على بناء شراكات فاعلة مع المنظمات الدولية والاستفادة من خبراتها وإمكاناتها، بما يدعم تحقيق أهدافها الاستراتيجية، ويعزز كفاءة برامجها ومشاريعها، ويوسع نطاق أثرها الإنساني والتنموي، مؤكدًا أهمية استكمال دراسة مجالات التعاون المقترحة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

واستعرض اللقاء أبرز المبادرات والبرامج التي تنفذها المؤسسة في مجالات رعاية الأيتام والأرامل، وبرامج التمكين المجتمعي، إلى جانب جهودها في إغاثة المجتمعات المتضررة في الدول الشقيقة والصديقة، وتنفيذ المشاريع الإنسانية والتنموية، منها بناء المدارس والمراكز الصحية. كما بحث الجانبان فرص تبادل الخبرات، وتأهيل الكفاءات الوطنية، وتطوير مشاريع نوعية تجمع بين الاستجابة للاحتياجات الإنسانية العاجلة وتعزيز سبل العيش وتحقيق الاستدامة على المدى الطويل.

من جانبها، أعربت أسماء شلبي عن تقديرها للدور الذي تضطلع به المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية في إغاثة المتضررين وتنفيذ المشاريع الإنسانية والتنموية، مشيدة بإسهاماتها في دعم المجتمعات المحتاجة، مؤكدة تطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى توظيف خبراته وشبكته الدولية لدعم أولويات المؤسسة وتعزيز التعاون في تنفيذ المبادرات والمشاريع المشتركة، بما ينسجم مع أهدافها الاستراتيجية، ويسهم في تعزيز قدرتها على الاستجابة للأزمات وتحقيق التنمية المستدامة وتوسيع أثرها الإنساني على المستويين الإقليمي والدولي.

من جانبه، أكد حاتم عبدالحميد حاتم أهمية توسيع آفاق التعاون بين المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية ومنظومة الأمم المتحدة، وبوجه خاص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال تطوير مبادرات ومشاريع مشتركة والاستفادة من الخبرات الدولية للبرنامج في تصميم المشاريع وقياس أثرها وتقييم نتائجها. وأوضح أن وزارة الخارجية تولي اهتمامًا لدعم الشراكات الدولية للمؤسسة، بما يسهم في إبراز إسهامات مملكة البحرين الإنسانية والتنموية وتعزيز حضورها في المحافل الدولية.

واستعرض رئيس قطاع المنظمات بوزارة الخارجية تاريخ التعاون بين مملكة البحرين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مشيرًا إلى أن اتفاقات المساعدة الفنية شملت مملكة البحرين عام 1968، وتلا ذلك اتفاق إنشاء مكتب فرعي للبرنامج في المنامة عام 1972، ثم توقيع الاتفاقية الأساسية بين الجانبين عام 1978، بما يعكس عمق العلاقات والتعاون الممتد بين مملكة البحرين ومنظومة الأمم المتحدة.

كما تناول اللقاء فرص ترشح المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية لعدد من الجوائز الدولية المرموقة، وذلك وفقا لمعايير وشروط الترشح لكل جائزة، بما يعزز إبراز التجربة البحرينية الرائدة في العمل الإنساني على المستوى الدولي.

وفي ختام اللقاء أهدى المهندس إبراهيم الدوسري أسماء شلبي درعًا تذكاريًا، بمناسبة مرور خمسة وعشرين عامًا على تأسيس المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية، تقديرًا لدور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دعم جهود التنمية وتعزيز التعاون الدولي.

حضر اللقاء من قطاع المنظمات بوزارة الخارجية سلمان راشد العباسي، ومحمد عيسى المحيسن، وغدير رضي الوداك، وحياة موسى النعيمي. كما حضر من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إدوين كاري وعائدة بن رجب.

# الإشادة بحصول مركز «معا» على شهادتي آيزو في إدارة علاقات العمل التعاونية والذكاء الاصطناعي



أشاد الشيخ هشام بن عبدالرحمن آل خليفة وكيل وزارة الداخلية لشؤون الجنسية والجوازات والإقامة رئيس لجنة مكافحة العنف والإدمان «معا» بحصول مركز «معاً» للبحوث والتدريب على شهادتي المطابقة للمواصفتين الدوليتين ISO 44001 لنظام إدارة علاقات العمل التعاونية، وISO/IEC 42001 لنظام إدارة الذكاء الاصطناعي، مؤكدًا أهمية هذا الإنجاز في تعزيز جودة العمل المؤسسي وتطوير البرامج والمبادرات الوقائية وفق أفضل الممارسات الدولية.

جاء ذلك لدى تسلّمه شهادتي الاعتماد من علي أحمد أميني مدير برنامج «معاً»، حيث أشار إلى أهمية توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في تطوير أساليب التوعية الوقائية، وتعزيز التكامل بين البحث العلمي والتطبيقات الأمنية والمجتمعية.

كما أكد أهمية إعداد دليل استرشادي لتنظيم التعاون بين الجهات الأمنية والمراكز البحثية، بما يسهم في تعزيز الشراكات المؤسسية وتوظيف المخرجات البحثية في دعم اتخاذ القرار وتطوير العمل الأمني والوقائي.



# تنظيم ورشة تعريفية لمنتسبي وزارة الأشغال حول مسابقة الابتكار الحكومي «فكرة»

في إطار الحرص على تعزيز ثقافة الإبداع والابتكار وتشجيع الكوادر الحكومية على المشاركة في مسابقة الابتكار الحكومي «فكرة» وتقديم الأفكار والمبادرات المبتكرة التي تسهم في تطوير الأداء الحكومي، تم تنظيم ورشة تعريفية لمنتسبي وزارة الأشغال بهدف التعريف بمراحل وشروط المشاركة في مسابقة الابتكار الحكومي «فكرة» إلى جانب استعراض آلية تطوير الأفكار المبتكرة وصياغتها وتقديمها بصورة فاعلة.

وتضمنت الورشة جلسة حوارية بمشاركة عدد من الفائزين والمتأهلين للمراحل المتقدمة من مسابقة «فكرة» في نسخها السابقة، من داخل الوزارة وخارجها، حيث استعرض المشاركون تجاربهم وخبراتهم، وطرق بلورة الأفكار، إلى جانب مهارات العرض والتقديم، بما يسهم في تمكين منتسبي الوزارة من الاستعداد للمشاركة في النسخة الثامنة من مسابقة الابتكار الحكومي «فكرة».

ويأتي تنظيم هذه الورشة التعريفية في إطار تعزيز ثقافة الإبداع والابتكار في العمل الحكومي، وتحفيز الكوادر الحكومية على المشاركة في مسابقة الابتكار الحكومي «فكرة»، والاستفادة من خبراتها وتجاربها في إيجاد حلول مبتكرة تسهم في تطوير الأداء الحكومي والارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين والمقيمين.





### محاضرة بمركز عبدالرحمن كانو توثق دور عيسى الكبير في بناء مؤسسات الدولة

# د. عبدالله بن علي: اتفاقيات لحماية السيادة وثورة مؤسسية في التعليم والخدمات

نظم مركز عبدالرحمن كانو الثقافي، مساء الأحد، محاضرة بعنوان «قائد النهضة المؤسسية.. عيسى الكبير والأثر الوطني»، قدمها الشيخ الدكتور عبدالله بن علي آل خليفة، وأدارت الحوار الدكتورة أحلام القاسمي، وذلك ضمن فعاليات «عام عيسى الكبير 2026».

واستعرض المحاضر مسيرة الشيخ عيسى بن علي آل خليفة، حاكم البحرين الثامن، الذي وُلد عام 1849 في قلعة الشيخ سلمان بن أحمد بالرفاع، وتلقى تعليمه على يد معلمي الدين والشرع واللغة، وشارك الشيخ عيسى في الـ19 من عمره في معركة دامسة البحرية عام 1867، وموقعة الضلع في أغسطس 1869.

وأوضح أن تاريخ الثاني من ديسمبر عام 1869 كان نقطة تحول في تاريخ البحرين، حين وصل الشيخ عيسى إلى فرضة المحرق، وبايعه أهل البحرين حاكماً للبلاد، لتبدأ مرحلة امتدت 63 عاماً حتى عام 1932، وصفها بأنها مرحلة «وضع أسس الدولة الحديثة وتوطيد أركانها».

وتناول المحاضر السياق الذي تسلم فيه الشيخ عيسى الحكم، حيث كانت البحرين جزيرة صغيرة بحجمها وكبيرة بموقعها، وكان البحر أساس الحياة الاقتصادية ومنه جاء اللؤلؤ وعليه قامت التجارة، ومن موانئها امتدت خطوط الملاحة إلى الهند عبر مضيق هرمز وإلى موانئ الخليج العربي.

وأشار إلى أن التنافس العثماني والبريطاني وسعي القوى الأوروبية للسيطرة على طرق التجارة وضعا البحرين في قلب صراع النفوذ، وفي هذه الظروف الصعبة وقّع الشيخ عيسى الاتفاقية المانعة الأولى عام 1880، ثم الثانية عام 1892، كما أبرم في عام 1911 اتفاق يقضي بعدم منح امتيازات للأجانب لاستخراج اللؤلؤ من الهيرات البحرينية بهدف حماية الثروة الوطنية.

وفي المحاضرة تم عرض فيلم مصاحب للمحاضرة ظهرت فيه وثائق واتفاقيات أصلية، إضافة إلى محطات بارزة من مسيرة الشيخ عيسى الكبير في تثبيت دعائم نهضة البحرين.

وأكد المحاضر أن عهد عيسى الكبير لم يكن عهد معاهدات فقط بل عهد بناء مؤسسي. ففي عام 1919، وبموافقة ودعم من الشيخ عيسى وأنجاله تأسست مدرسة الهداية الخليفية في المحرق بعد أن وهب الشيخ عيسى قطعة الأرض لإقامتها وتبرع الأهالي لتشييدها، وتشكلت الهيئة الخيرية للتعليم برئاسة الشيخ عبدالله بن عيسى آل خليفة. وفي العام نفسه تأسست بلدية المنامة وكان الشيخ عبدالله بن عيسى أول رئيس لأول مجلس بلدي.

وأضاف أن مسيرة التعليم النظامي امتدت إلى البنات عام 1928، وتطورت الخدمات الصحية وصولا إلى تأسيس عيادة حكومية في المنامة، وبدأت تتشكل علاقة جديدة بين المجتمع والمؤسسات قوامها التنظيم والمسؤولية والخدمة العامة.

وختم المحاضر بالإشارة إلى أن 26 مايو عام 1923 شهد تولي الشيخ حمد بن عيسى بن علي مهام الحكم نائباً للحاكم، ثم شهدت البحرين في مايو عام 1932 بداية استخراج النفط لتدخل مرحلة اقتصادية جديدة قبل أن يرحل عيسى الكبير في التاسع من ديسمبر عام 1932، تاركاً إرثاً مؤسسياً انتقلت فيه البحرين من مجتمع البحر واللؤلؤ إلى دولة المؤسسات الحديثة.

حضر المحاضرة جمع من المهتمين والمثقفين والأكاديميين، الذين أشادوا بعمق الطرح وقيمة المعلومات التاريخية النادرة التي قدّمها المحاضر. وشهد اللقاء تفاعلاً واسعًا تجسّد في مداخلات الجمهور وأسئلته، بما أثرى النقاش وأبرز الاهتمام بالتعرّف على هذه المرحلة المهمة من تاريخ البحرين.

وقدّمت رئيسة مجلس إدارة المركز الدكتورة معصومة المطاوعة شكرها وتقديرها للدكتور الشيخ عبدالله بن علي على جهده البحثي المعمّق، وما جمعه من معلومات قيّمة تسلّط الضوء على دور عيسى الكبير في نهضة البحرين. وأكدت أن توثيق هذا التاريخ وإتاحته للأجيال الحاضرة والقادمة مسؤولية ثقافية ووطنية، تُسهم في تعزيز الوعي بتاريخ حكّام البحرين وإسهاماتهم في بناء الدولة وإرساء دعائم نهضتها، وتمنح الأجيال فهمًا أعمق وفخرا أكبر بالمسيرة التي قادت المملكة إلى ما تنعم به اليوم من تقدّم وازدهار.

# النيابة العامة تشارك في اجتماع الشبكة الإقليمية لاسترداد الأصول في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

شاركت النيابة العامة في أعمال الاجتماع العام السنوي الثاني للشبكة الإقليمية لاسترداد الأصول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA-ARIN)، الذي عُقد في إمارة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، وقد مثلها ضمن وفد مملكة البحرين رئيس النيابة محمد النعيمي.

وشارك في الاجتماع ممثلو الدول الأعضاء والجهات المعنية بالتعاون الدولي واسترداد الأصول، في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون الإقليمي وتطوير آليات العمل المشترك في مجال تحديد وتتبع الأصول المتحصلة من الجرائم وتجميدها وحجزها ومصادرتها واستردادها.

وتأتي مشاركة النيابة العامة تأكيدًا لحرص مملكة البحرين على دعم المبادرات الإقليمية والدولية الهادفة إلى تعزيز فعالية التعاون في استرداد الأصول غير المشروعة، وتبادل الخبرات والتجارب، وتطوير آليات التنسيق والتواصل بما يسهم في تجاوز التحديات القانونية والعملية في هذا الشأن.

وقد تناول الاجتماع عددًا من الموضوعات ذات الصلة بتطوير عمل الشبكة وتعزيز فعاليتها، واستعراض تجارب الدول الأعضاء وأبرز الممارسات المتبعة في مجال استرداد الأصول، فضلًا عن مناقشة التحديات التي تواجه التعاون الدولي وسبل معالجتها، وتبادل الرؤى بشأن تطوير آليات تبادل المعلومات وتعزيز التنسيق بين الجهات الوطنية المختصة، كما بحث المشاركون سبل توحيد الاستراتيجيات وتعزيز التكامل بين الأطر القانونية والإجرائية للدول الأعضاء، بما يدعم سرعة وفاعلية إجراءات تتبع الأصول غير المشروعة واستردادها.

وتُعد الشبكة الإقليمية لاسترداد الأصول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إطارًا للتعاون بين الجهات المختصة في الدول الأعضاء، وتهدف إلى تعزيز تبادل المعلومات والخبرات، وتيسير التواصل المباشر بين نقاط الاتصال الوطنية، وتطوير القدرات المؤسسية والفنية، فضلًا عن توثيق التعاون مع الشبكات الإقليمية والدولية النظيرة والمنظمات المعنية بمكافحة الجرائم المالية واسترداد عائداتها.

# «بلدي الشمالية» يوافق بالإجماع على مقترح «المفتش الذكي» لتوحيد الجهات الرقابية

كتب: محمد القصاص




وافق مجلس بلدي المنطقة الشمالية بالإجماع على رفع مقترح مشروع «منصة المفتش الذكي ورخصة التفتيش الموحدة» إلى وزير شؤون البلديات والزراعة، بهدف تنسيق عمليات التفتيش بين الجهات الحكومية، والحد من تكرار الزيارات الميدانية للمنشآت، من خلال منصة إلكترونية تربط الأجهزة الرقابية ضمن قاعدة بيانات موحدة.

جاء ذلك خلال الاجتماع السادس من دور الانعقاد الخامس، برئاسة الدكتور سيد شبر إبراهيم الوداعي، وبحضور صادق جعفر الستري الوكيل المساعد للاستملاك وشؤون المجالس البلدية، والمهندس محمد سعد السهلي المدير العام لبلدية المنطقة الشمالية، وعدد من أعضاء المجلس والمسؤولين والمعنيين.

وجاء المقترح بناءً على طلب اللجنة المالية والقانونية بشأن الموضوع المقدم من نائب رئيس المجلس، ممثلة الدائرة السابعة بالمحافظة الشمالية زينة جاسم علي، الذي ناقشته اللجنة خلال اجتماعها الرابع من الدور الخامس للدورة البلدية السادسة.

ويستهدف المشروع رفع كفاءة الرقابة الميدانية وتنسيق جهود الجهات التنفيذية، في ظل تعدد الزيارات التفتيشية لبعض المنشآت من جهات مختلفة، تشمل البلدية والصحة والدفاع المدني والعمل، بما قد يشكل عبئاً على أصحاب الأنشطة التجارية ويؤثر في سير أعمالهم اليومية.

وتقوم فكرة المشروع على إنشاء منصة إلكترونية مشتركة تتيح ربط الأجهزة الرقابية وتبادل البيانات، وجدولة الزيارات التفتيشية وفقاً لتقييم المخاطر، إلى جانب إصدار «رخصة تفتيش موحدة» لتنظيم الإجراءات والحد من تداخل الاختصاصات وتكرار الجولات. كما تتضمن المنصة قاعدة بيانات لسجلات الامتثال والمخالفات، بما يعزز التنسيق ويرفع كفاءة استخدام الموارد الرقابية.

من جانب آخر، استعرض المجلس عرضاً بشأن دليل التشجير والتعديلات المقترحة على قانون النظافة العامة، وقرر إحالة الموضوع إلى اللجنة المالية والقانونية لدراسة التعديلات وتعميمها على أعضاء المجلس لتلقي مرئياتهم وملاحظاتهم المكتوبة.

كما ناقش المجلس مقترح تسهيل إجراءات إنجاز المعاملات البلدية لمخلصي المعاملات الحكومية عبر نظام المفتاح الإلكتروني (eKey 2.0)، ومقترح تخصيص مبلغ ضمن ميزانية الترميم للرخص المرتبطة بمشروع تنمية المدن والقرى للحالات الحرجة.

وتطرق المجلس كذلك إلى مقترح تمديد صلاحية رخص البناء والترميم الصادرة ضمن مشروع تنمية المدن والقرى إلى سنتين، بما يمنح المستفيدين فترة أطول لاستكمال أعمالهم.